

الطبطباتي؛ وقوفي مع طرح الثقة بوزير المالية يؤكد ثبات موقفي من سلبية الوثيقة الاقتصادية



عمر الطبطباتي

أكد النائب عمر الطبطباتي عدم قبوله تمرير الوثيقة الاقتصادية لأنها السلبية على المواطن واحتواءها على عدد من البنود التي تساهم في سحق الطبقة المتوسطة. وقال الطبطباتي في تصريح صحفي بمجلس الأمة: إن موقفه في الاستجواب الأول الموجه من النائب رياض العبداساني إلى وزير المالية براك الشيبان كان مع تجديد الثقة في الوزير، لكنه الآن مع طرح الثقة بالوزير.

وأضاف أنه تفاجأ في الاستجواب الأول بالوثيقة الاقتصادية، التي قال الوزير إنها للدراسات فقط، وتبين بعد ذلك عدم صحة هذا الكلام وأن مواد ونقاط الوثيقة الاقتصادية ذهبت لهجات الاختصاص ودخلت في حيز التنفيذ.

وأكد أن الوثيقة تتضمن زيادات في سعر البنزين وتقليل للتوظيف وخصم 50 دينار من كرت عافية للمتقاعدين ورفع معدل الإبتعاث إضافة إلى الخصخصة والضرائب.

وأكد عدم صحة القول بأن هذه البنود بحاجة إلى موافقة مجلس الأمة، موضحاً أن ما يحتاجه المجلس من هذه النقاط بندين هما الخصخصة والضرائب، أما باقي البنود

الشاهين يقترح منح الجمعيات التعاونية دعم عمالة إضافي 6 أشهر أسوة بالشركات



اسامه الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحاً برغبة لمنح الجمعيات التعاونية دعم عمالة وطنية إضافية لمدة 6 أشهر أسوة بالشركات التجارية المتضررة، وذلك دعماً للقطاع التعاوني والعمالة الوطنية وتقديراً لجهودهم التطوعية المتميزة أثناء أزمة «كورونا» الراهنة.

ونص الاقتراح على ما يلي: يُعد القطاع التعاوني من القطاعات المهمة في مناطق الكويت، لما حققته الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من نجاح في تأدية رسالتها من انتشار أسواق الجمعيات وفروعهما في دولة الكويت.

ولما كان للجمعيات التعاونية دور كبير خلال الأزمات التي مرت بها البلاد، شكلت الجمعيات التعاونية عملاً أساسياً مهماً لتأمين الغذاء وكل السلع للمواطن والمقيم، ولا يخفى على أحد الدور الوطني الكبير الذي قام به المتطوعون من المواطنين من الجنسين، والذي ظهر جلياً في الأزمات والكوارث، وآخرها جائحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19).

ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها هذا القطاع الحيوي والمهم، ولتشجيع جذب العمالة الوطنية للعمل في هذا القطاع، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

« منح الجمعيات التعاونية رواتب إضافية - لمدة ستة أشهر - عن الكويتيين العاملين بها، أسوة بما تم صرفه للشركات التجارية عن الكويتيين المسجلين في الباب الثالث من العمالة الوطنية بالقطاع الخاص

الإبتعاث وتغيير المكافأة والنقل المطلوبة، وهي بمثابة دمار للمواطن. ورأى أن من وقع على ورقة طرح الثقة وضع اسمه في التاريخ بأنه وقف ضد الوثيقة، مضيفاً أن تقييم الاستجابات أصبح يتم بشخصانية. من جانب آخر وفيما يخص القطاع النفطي ولجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات بمؤسسة البترول قال الطبطباتي: إنه والنائب عبدالوهاب الباطين لم ينضما إلى تلك اللجنة وأثر أن يكونا محايدين.

وأضاف أن تقرير اللجنة ثبت كل ما ورد في صحيفة استجوابنا لوزير النفط، معتبراً أن قيادة القطاع النفطي خذلتها خاصة أن النهج لم يتغير. وأكد الطبطباتي أن القطاع النفطي هو الشريان الوحيد للكويت وهو قطاع ولاد هناك جيل قادم من الكفاءات يجب أن يقود هذا القطاع الحيوي إلا أنه تم ملغهم من قبل القيادات الحالية.

وفي ختام تصريحه وجه الطبطباتي الشكر إلى أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية على ما قدموه في تقريرهم والذي أثبت صحة استجوابه لوزير النفط الأسبق.

باب الترشح، والان أصبح بيت التمويل تحت سيطرة القطاع الخاص. وأشار إلى أن الوزير أرسل كتاباً من وزارة المالية إلى وزارة الكهراء لدراسة زيادة اسعار الكهراء وكتاب آخر إلى التعليم العالي من أجل رفع معدل الإبتعاث. وأكد الطبطباتي أنه فور انتهاء دور الانعقاد لمجلس الأمة سوف ترتفع تعرفه البنزين، متسائلاً كيف يسمح لهذه الوثيقة بأن ترفع؟ ورأى أن الوقوف مع الوزير حيال هذا الأمر هو بمثابة ضوء أخضر لتميرر الوثيقة التي ستؤثر على المواطن سلبياً وستسبب في دمار البيت الكويتي.

ولفت إلى أنه سبق وأن اتهم في استجواب وزير الإسكان السابقة بأنها تمتلك شركات، ولأن حينما تسلمت الوزارة لا الفارس حقيبة الوزارة تبين أن ما أثاره في الاستجواب كان صحيحاً. وقال إن الحكومة تتحجج بعدم توافر السيولة لدفع الرواتب، مؤكداً أن المواطن لا يستطيع تحمل سوء الإدارة الحكومية.

وأوضح أن الوثيقة تحوي على زيادة الرسوم ووضع سقف لدعم العمالة وتقليل نسبة التوظيف في القطاع العام وقرار الضريبة والاتجاه للخصخصة وتقليل

فتخرج بقرارات حكومية كما حدث في المجلس الماضي عندما تم رفع البنزين وحل المجلس على إثرها. وأكد الطبطباتي على ثبات موقفه، مؤكداً عدم قبوله بهذه الوثيقة، مضيفاً أنه سبق وأن دعم الوزير، لكن الوزير خذله فيما يخص زيادة نسبة التمثيل الحكومي في بيت التمويل حيث لم يقدم أسماء عند فتح

نواب: جلسة الإنجازات من أهم جلسات دور الانعقاد الحالي



جلسة مجلس الامة

من راتب الموظف هو آخر ما يتم اللجوء إليه وعلق قائلاً « الحمد لله اليوم سقط القانون إلى غير رجعة..» وأضاف أن النواب أسقطوا الخطأ غير إننا نحتاج إلى المعالجة الصحيحة من خلال تشريع تقدمت به وعدد من النواب وتمنى انتهاء اللجنة التشريعية من دراسته سريعاً ليحال إلى اللجنة الصحية الذين تأمل في تعاونهم لإقراره في أسرع وقت.

واعتبر الفضل ان الحل الذي يريده المقيدون على الباب الخامس هو الدعم المادي المباشر وضخ سيولة بهذه المشاريع معربا عن دعمه لهذا التوجه باعتباره ان المبالغ التي تضخ في الباب الخامس ستعود بالإيجاب على الاقتصاد، مشيراً الى سماع النواب اليوم من سمو رئيس مجلس الوزراء كلاماً مباشراً متمنياً تطبيقه على أرض الواقع في أسرع وقت.

من ناحيته قال النائب عبد الله الكندري: إن مجلس الأمة سيناقش في الجلسة المقبلة قانون مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص الذي طال انتظاره.

وأضاف الكندري في تصريح بمجلس الأمة إن القانون الذي سيتم إقراره بإذن الله يعتبر إنجازاً لمدي جدية الحكومة في دعم القطاع الخاص. وفتت إلى أن هناك بعض الاعتراضات عليه لكن المبالغ المالية المطلوبة محجوزة في البنوك في انتظار إقرار القانون ولا توجد مبالغ جديدة سيتم صرفها من الخزينة العامة وبالتالي آن الأوان كي يسعد العاملون في القطاع وأيضا كي تكون هناك ثقة في تصريحات الحكومة بدعم العاملين في القطاع الخاص.

من جهة أخرى بارك الكندري للعاملين في الإطفاء والحماية المدنية والدفاع المدني إقرار قانون الإطفاء الجديد بعد مرور 38 سنة على صدور القانون الخاص بهم منذ عام 1982.

وبين أن القانون الجديد منحهم امتيازات وحقوق تتجاوز 15 امتيازاً لم تكن موجودة في القانون القديم فأول مرة يتم إنشاء كلية خاصة للإطفاء وأيضا مستشفى خاص لتوفير الرعاية لهم وكذلك لأول مرة يتم إلزام الدولة بإنشاء لجنة خاصة لعالجهم في الخارج. وتوجه الكندري بالشكر لكل من ساهم في إقرار القانون وأيضا لرجال الإطفاء على ما يبذلونه من جهد ليل نهار من أجل حماية

الصحية للمرأة وذلك بالتدخل الطبي في حال عدم وجود ولي الأمر أو كانت هناك حاجة إلى وجودها لرعاية أبنائها موضحاً أن القانون سوف يمنح دوراً أكبر للمرأة في الفترة المقبلة.

وأشاد الفضل بإقرار قانون الإطفاء الذي اعتبره ثمرة جهود رجال الإطفاء الذين حملوا لواءه طوال تلك الفترة التي كان فيها محل نقاش متنا جهور اللواء خالد الكراد الذي ثاب على القانون وهو في ختام مشواره الوظيفي ما يدل على إخلاصه في العمل وولائه لاطلق له معتبراً إياه مثلاً يحتذى به. كما أشاد الفضل بإقرار حق الولاية الطبية لأولاد، مطمئناً أن الأخت والزوجة سيتم إضافتهما في قانون المهن الطبية الذي سيتم مناقشته وإقراره في اللجنة الصحية الأسبوع المقبل من ثم يدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وفيما يتعلق بمشروع قانون معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، أكد الفضل أن أغلبية النواب انحازوا إلى صوت العقل والمنطق ورفضوا القانون لأنه يجور على حق العامل خاصة أنه سيكون مجرماً من رب العمل على الموافقة على خصم 50% من راتبه والشركة في ظل هذا القانون. وأوضح أن الأولى بالحكومة معالجة المصاريف غير الضرورية، ثم البدء برواتب المسؤولين والمديرين على أن يكون الاستقطاع

الصحية للمرأة وذلك بالتدخل الطبي في حال عدم وجود ولي الأمر أو كانت هناك حاجة إلى وجودها لرعاية أبنائها موضحاً أن القانون سوف يمنح دوراً أكبر للمرأة في الفترة المقبلة. وأشار الفضل بإقرار قانون الإطفاء الذي اعتبره ثمرة جهود رجال الإطفاء الذين حملوا لواءه طوال تلك الفترة التي كان فيها محل نقاش متنا جهور اللواء خالد الكراد الذي ثاب على القانون وهو في ختام مشواره الوظيفي ما يدل على إخلاصه في العمل وولائه لاطلق له معتبراً إياه مثلاً يحتذى به. كما أشاد الفضل بإقرار حق الولاية الطبية لأولاد، مطمئناً أن الأخت والزوجة سيتم إضافتهما في قانون المهن الطبية الذي سيتم مناقشته وإقراره في اللجنة الصحية الأسبوع المقبل من ثم يدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة. وفيما يتعلق بمشروع قانون معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، أكد الفضل أن أغلبية النواب انحازوا إلى صوت العقل والمنطق ورفضوا القانون لأنه يجور على حق العامل خاصة أنه سيكون مجرماً من رب العمل على الموافقة على خصم 50% من راتبه والشركة في ظل هذا القانون. وأوضح أن الأولى بالحكومة معالجة المصاريف غير الضرورية، ثم البدء برواتب المسؤولين والمديرين على أن يكون الاستقطاع

أكد عدد من النواب أن جلسة مجلس الأمة التكميلية أول أمس واحدة من أهم الجلسات في دور الانعقاد الحالي حيث تضمنت تشريعات تعالج عددا من القضايا المهمة، معتبرين هذه الجلسة جلسة إنجاز تشريعي. وأعرب النواب في تصريحات متفرقة عن شكرهم لكل من ساهم في الإقرار والموافقة على القوانين الخمسة، مؤكداً أهميتها وأنها ستحدث نقلة نوعية في مجالاتها المختلفة. ومن الجلسات المهمة جدا التي ضمت مجموعة من القضايا تمت مناقشتها إضافة إلى القوانين التي أقرت، حيث وافق المجلس على 5 منها ولم يقبل أحد القوانين.

وقال النائب محمد الدلال في تصريح صحفي: إن قانون حق الإطلاع من القوانين المهمة جدا وإن الكويت مطالبة به حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسيعزز الشفافية. وأضاف أن قانون الحماية من العنف الأسري أحد القوانين المهمة ويتعلق بمراكز الإيواء وحماية أفراد الأسرة كافة من أي نوع من العنف داخل الأسرة وتمت الموافقة عليه في المداولة الأولى. وأكد أن قانون الإجراءات سوف يعالج إشكالية الإجراءات خلال أزمة كورونا، مضيفاً أن المجلس ناقش أيضاً قانون الولاية

العنزي؛ قانون الإطفاء لا يحمل أي صفة عسكرية ويقدم مزايا ورعاية صحية لرجال الإطفاء



عسكر العنزي

أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي مدينة قانون قوة الإطفاء، مبيناً أنه لا يحمل أي صفة عسكرية ويقدم خدمات ورعاية صحية لرجال الإطفاء تقديرًا لدورهم الحيوي والمهم وتضحياتهم في الحفاظ على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.

وأوضح عسكر في تصريح صحفي أن القانون الجديد جاء من اقتراح بقانون مقدم منه وزملاء آخرين ويهدف إلى إنشاء مستشفى خاص لرجال الإطفاء، مضيفاً أن الحكومة

قدمت أيضاً مشروعاً بقانون يضم مزايا للإطفائيين وتم التوصل إلى قانون يرضي جميع الأطراف.

وأضاف عسكر أن القانون يحدد حق عضو قوة الإطفاء في اللجوء إلى القضاء وحق الترشح والانتخاب وحق الكتابة في الصحف أو النشر بأي وسائل إعلامية من دون الحصول على إذن من جهة العمل.

وبين عسكر أن القانون ينص على إنشاء مستشفى طبي متكامل لرعاية رجال الإطفاء وأسره حتى الدرجة الأولى حتى بعد التقاعد ويضم المستشفى معمل تحليل طبية.

وبين أن القانون يتضمن إنشاء كلية الإطفاء العام وتحقيق الضبطية القضائية لعضو قوة الإطفاء وتخليط العقوبات على مخلفي لائحة السلامة والوقاية من الحريق.

وقال عسكر إن إقرار قوانين حق الإطلاع والإيجارات والولاية الصحية للام وقوة الإطفاء العام خلال جلسة مجلس الأمة أمس يعد إنجازاً يحسب للمجلس والحكومة معاً، متمنياً استمرار هذا التعاون بين السلطتين في بقية القوانين خاصة الشعبية التي تخص الزيادات المالية لتخفيف من معاناة المواطنين.

وتقدم عسكر بالشكر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد على توجيهاته للحكومة بتعمير القوانين لتخفيف العبء على المواطنين.

وأضاف عسكر: كما نشكر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب خصوصا للجان المختصة بالمجلس لما بذلوه من جهد لإعداد وصياغة القوانين التي أقرها المجلس لتخفيف عن كاهل المواطنين.

عبدالله الكندري يقترح إضافة مرض التلاسيميا إلى وثيقة «عافية»

أعلن النائب عبد الله أحمد الكندري عن تقديمه مقترحاً بإضافة مرض التلاسيميا المزمن إلى وثيقة التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين عافية. وقال الكندري في اقتراحه: جاءت التغطيات بالوثيقة التأمينية المشمولة للتأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين لتشمل الأمراض المزمنة دون إدراج مرض التلاسيميا – Thalassaemia، ضمن هذه الفئة كما شملت بنود صرف الأدوية للأمراض المزمنة بإمكانية حصول المؤمن عليه على أدويته دورياً بزيارة الصيدلية دون مراجعة الطبيب في كل مرة عن طريق تعبئة نموذج أدوية الأمراض المزمنة وإرساله للشركة. ولما كان مرض « التلاسيميا » من الفئات المشمولة ضمن الأمراض المزمنة وفق المقاييس الطبية التي تراعى في شمولية التأمين الصحي، ونظراً لما تعانيه هذه الفئة خاصة مع انتشار مرض كورونا واحتياجاتهم للرعاية الخاصة. لذا فإننا نتقدم بالاقترح برغبة إضافة مرض التلاسيميا المزمن إلى وثيقة التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين عافية.

السبيعي؛ تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات «النفط» تاريخي ولم يسبق له مثل

مرجعاً للمجالس القادمة عن تجاوزات القطاع النفطي. وبين أن القيادات النفطية بأخذون المناصب من دون لجنة مقابلات ومن دون أي شيء بل قرار تعيين مباشر يصدر فيهم، موضحة أن التقرير أبلغ رسالة لأنها رسالة الشعب تجلت اليوم في تشكيل اللجنة وتجلت اليوم في التصويت الساقط، و« خلعهم يقدمون ما عندهم في النياحة العامة».

وقال إن توصية المجلس بالإحالة إلى النيابة وإيقافهم عن العمل، مبيناً أنه سيراقب تصرفات الحكومة خلال عشرة أيام عما إذا كانت ستحيلهم إلى النيابة العامة أم أنها ستنتظر إلى نهاية دور الانعقاد، « فلا نستطيع الانتظار إلى نهاية دور الانعقاد والإسيكون لنا موقف».

وخاطب السبيعي رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للبترول بقوله: إن عشرة أيام كافية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص توصيات التقرير، فنحن لا نهدف إلى الصدام وإنما إلى الصالح العام في أي أمر نقوم به

الكويتيات وخريجات الشريعة الكويتيات والخليجيين والبدون ومن ثم العرب. وبين أن الوزير لم يرد التعاون في هذا الأمر، مؤكداً أنه سيقدم استجواباً لوزير التربية نهاية الأسبوع المقبل، وستعرض كل المستندات والوثائق.

وبين السبيعي أنه لم يكن يرغب في استجواب الوزير ولكن تم إعطاؤه مهلة أكثر من اللازم وعليه الصعود إلى المنصة والإجابة عن تساؤلات الناس وإن يحمل مشاكلهم. وبخصوص جلسة أول أمس تم التصويت على تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات تعيينات وترقيات مؤسسة البترول الكويتية، مبيناً أن نتيجة التصويت الكاسحة أبلغ رسالة ورد على القطاع النفطي الذي كان يريد لجنة محايدة.

وقال إنه عندما تم ظلم الناس لم يشكلوا لجنة تحقيق في الترقيات والتعيينات ولم تشكلوا لجاناً حتى للتحقيقات أو النظر في مشاكلهم، مؤكداً أن لجنة التحقيق أصدرت تقريراً تاريخياً لم يسبق له مثيل وسيكون



الحميدي السبيعي

وصف النائب الحميدي السبيعي تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول بالتاريخي لم يسبق له مثيل وسيكون مرجعاً للمجالس القادمة، داعياً سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للإحالة إلى النيابة كما تضمنتها توصيات التقرير. وقال السبيعي في تصريح صحفي في مجلس الأمة: إنه سبق أن أهل وزير التربية إلى يوم 16 أغسطس لتقديم استجواب إذا لم يقم بتوظيف أبناء الكويتيات وخريجات الشريعة الكويتيات اللاتي لم يجدن وظائف في مقابل توظيف الوافدات.

وأضاف السبيعي أن الإعلانات عن هذه الوظائف غير مجدية «لأننا تفاجأنا أن الوزارة نشرت إعلاناً قبل أمس وقالوا فيه بالنسبة لأبناء الكويتيات فليرجعوا إلى الإعلان السابق المنشور في شهر فبراير». وأكد أنه من الواضح أن الوزير لا يريد المهلة التي منحته إيها، مبيناً أن الهدف من هذا أن يأتوا بوافدين من خارج الكويت.